الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.47

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
19 April 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيلينغا – إيبوتو ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-61521 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/58/118 و Corr.1، A/58/121، 181، و Add.1، 185 و Add.1، و Add.2، A/58/186، 212، 255، 257، 261، 266، 268، 275، 276 و Add.1، A/58/279، 296، 309، 317، 318، 330، 380 و 533؛ A/C.3/58/6)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/58/127، 218، 219، 325، 334، 338، 379، 393، 421، 427، 448، و 534؛ A/C.3/58/6)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/58/36)

١ - **السيدة فام تاي كيم أون** (فييت نام): أعربت عن خيبة أملها إزاء ما تلاحظه من آثار سلبية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان من جراء الإرهاب وزيادة الصراعات والعنف والتعصب والفقر المدقع وعدم المساواة في سائر أرجاء العالم. وفي حين تدرك فييت نام بأن الإرهاب يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين فإنها ترى أنه ينبغي عدم اتخاذ تدابير مكافحة الإرهاب كذريعة لارتكاب إساءات ضد حقوق الإنسان وينبغي احترام السيادة الوطنية والاستقلال الوطني. ودعت إلى زيادة التركيز على حل الصراعات بالوسائل السلمية وعلى إيلاء أولوية عليا لتخفيف وطأة الفقر وللتنمية من أجل كفالة ممارسة حقوق الإنسان بالكامل.

٢ - ومضت قائلة إن فييت نام ملتزمة ببناء دولة قوية ينعم مجتمعها بالازدهار والإنصاف والديمقراطية وتركز جميع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية على بني البشر. ولقد ضاعفت خلال السنوات الأخيرة ناتجها القومي الإجمالي وحافظت على نمو اقتصادي سنوي يقارب ٧ في المائة. وقد تم إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية واستأثرت برامج التنمية والحد من الفقر بنسبة ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية. وفي عام ٢٠٠٢، بدأ تطبيق برنامج التعليم الابتدائي الشامل وباتت خدمات الرعاية الصحية في متناول حوالي ٩٠ في المائة من السكان.

٣ - وأردفت قائلة إنه تم تحسين الإطار القانوني لحقوق الإنسان كما طورت الآليات الكفيلة بإنفاذ القانون والمساواة أمام القانون ومعاقبة المجرمين. وتم إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية للبلد وكفلت التشريعات الحقوق الديمقراطية كافة.

٤ - وأعربت عن قناعتها بأنه ما من بلد يتسم سجله بالكمال في مجال حقوق الإنسان وأن تسييس المسألة وإطلاق الاتهامات جزافا لا يساهمان في العملية المديدة التي يستغرقها الإعمال الكامل لحقوق الإنسان. ولهذا، فإن فييت نام تشجب النهج الانتقائي في معالجة مسائل حقوق الإنسان واستخدام المعايير المزدوجة فضلا عن استخدام حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. واختتمت بيانها قائلة إنه ينبغي لأي انتقاد أن يكون موضوعيا وبنَّاء وأن يجري من خلال عملية الحوار والتعاون.

٥ - **السيد أوادي** (كينيا): قال إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان هما مسؤولية جماعية تقع على عاتق الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني. وأضاف أن حكومته، منذ تسنمها زمام السلطة، بدأت بتطبيق برنامج لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتقوية أركان الديمقراطية وسيادة القانون

ومكافحة الفساد. وقد أثبتت التجربة أن الشرعية تستمد أصولها من الشعب وقد شرعت الحكومة بإجراء إصلاحات استنادا إلى عملية تشاورية تستهدف تحسين كرامة كل المواطنين. ويسعى مشروع الدستور الجديد إلى إدماج حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في صلبه.

٦ - ومضى قائلا إنه تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقانون من البرلمان لتتولى الإشراف على الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة وعلى علاقتها بالشعب وتقديم تقرير عنها وتتمتع كذلك بصلاحية تحميل الدولة المسؤولية عن عدم وفائها بالحقوق المنصوص عليها في الدستور.

٧ - وعلى الرغم من امتياز الحقوق السياسية، فإن الحكومة تقر بأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هي بالمثل وعلى قدم المساواة حقوق أساسية. ولهذا، اقترحت برنامجا وطنيا للتعليم الابتدائي الإلزامي المجاني وأولت قطاع التعليم أعلى أولوية في عملية الميزنة. ويجري حاليا وضع سياسة جديدة للإسكان لمعالجة النقص الشديد في عدد المساكن؛ وتقوم هذه السياسة على توحيد الجهود التي تبذلها الحكومة بجهود القطاع الخاص لتوفير مساكن بأسعار يمكن تحملها. كما يجري العمل على تصميم برنامج لتوفير الرعاية الصحية المجانية لجميع المواطنين الكينيين.

٨ - وتابع كلامه قائلا إن الفساد والحكم الرديء أثّرا على السلامة العامة وقوَّضا الحقوق والحريات الأساسية في الوقت الذي شوَّها فيه الاقتصادات الوطنية وثبَّطا الاستثمارات والتنافس الحر. وفي كينيا، أُعلنت الحرب على الفساد وسنّ البرلمان التشريع ذا الصلة. وشُرع بالمثل بإجراء إصلاحات جذرية في الجهاز القضائي للقضاء على الفساد وكفالة إحلال سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا إصلاح قانوني شامل واتخاذ تدابير جديدة لحماية المرأة والأطفال.

٩ - وأعرب عما يساور كينيا من قلق إزاء عدم إحراز تقدم، في مجال التعاون الدولي، بشأن بعض القضايا الحرجة المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وفي هذا السياق، تدعو الحاجة إلى تنشيط الأفرقة العاملة المعنية بالحق في التنمية، وبتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وبالأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي.

١٠ - وأعلن أنه لم يعد هناك في كينيا أي سجين سياسي. بيد أن الكينيين أصيبوا بالدهشة مؤخرا بعدما كُشف النقاب عن وجود غرف للتعذيب في قبو إحدى المباني الحكومية. وقال إن الحكومة الجديدة قررت تحويل تلك الغرف إلى متحف يبقى شاهدا حياً صارخا على ماض ينبغي عدم تكراره. وفي الختام، أكد أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان يتطلبان إحلال السلام والاستقرار؛ ولهذا سعت الحكومات المتعاقبة في كينيا إلى إيجاد حلول دائمة للصراعات في بعض البلدان المجاورة لها.

١١ - **السيد تيكين** (تركيا): قال إن الإرهاب ما زال يُضعف التمتع الكامل بحقوق الإنسان. بيد أن الحرب ضد الإرهاب ينبغي ألا تجري على حساب حقوق الإنسان ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وينبغي ألا تستخدم تدابير مكافحة الإرهاب ذريعة لتقييد الحريات والحقوق الأساسية لأن انتهاكات حقوق الإنسان تولِّد الاستياء والعنف في نهاية المطاف. وأشار إلى أن الحفاظ على التوازن بين حقوق الإنسان والأمن الوطني ما زال يمثل أحد التحديات الرئيسية.

١٢ - ومضى قائلا إن تركيا تواصل القيام بإصلاحات واسعة النطاق تستهدف من ورائها تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقامت منذ عام ٢٠٠١ بإجراء سلسلة من الإصلاحات القانونية المكثفة الرامية إلى تعزيز أركان

الديمقراطية وتوطيد سيادة القانون واستقلال الجهاز القضائي.

١٣ - وأردف قائلا إنه تم أيضا القيام بإصلاحات مؤسسية من أجل زيادة حماية حقوق الإنسان. وأنشئت إدارة معنية بحقوق الإنسان ملحقة بمكتب رئيس الوزراء كما أنشئت مجالس معنية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات. وقد عُهد إلى مجالس المقاطعات مهمة التحقيق في الشكاوى على الصعيد المحلي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، ويزداد إشراك تلك المنظمات يوما بعد يوم في الأعمال الجارية في ميدان حقوق الإنسان.

١٤ - وأشار إلى أنه تم تصعيد التثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تحسين تنفيذ الإصلاحات المتخذة، ويجري حاليا توفير التدريب في ذلك المجال لقوات الشرطة والأمن وموظفي الخدمة المدنية والقضاة والمدعين العامين والمحامين. وقال إن تركيا الآن طرف في جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية الست، وقد ألغت في عام ٢٠٠٢ عقوبة الإعدام إلا في أوقات الحرب والخطر الوشيك بوقوع حرب.

١٥ - واختتم بيانه قائلا إن تلك الإصلاحات رُفدت بزيادة الاشتراك في آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية. وأشار إلى أن عدة مقررين خاصين زاروا تركيا في الآونة الأخيرة وتعكس تقاريرهم التقدم المحرز.

١٦ - **السيد تيدجاني** (الكاميرون): قال إنه بالرغم من التقدم المحرز، هناك العديد من المناطق المنكوبة بالمشاكل في العالم التي شهدت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان نتيجة الفقر المدقع والحكم الرديء والظلم. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي بات يدرك بصورة متزايدة الحاجة إلى تحسين تنفيذ حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والإقليمي على النحو الموضح في التدابير القانونية الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان في جميع المناطق والمعاقبة عليها.

١٧ - ومضى قائلا إن الفقر هو إنكار لجميع حقوق الإنسان؛ ولهذا فإن القضاء عليه يُعتبر ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية ملحة. وأعرب عن ترحيب وفده بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى وضع الكائن البشري في صميم شواغله ومنح الحقوق السياسية والحق في التنمية أولوية مساوية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى.

١٨ - وأعلن عن ترحيب الكاميرون بالجهود التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وضمان السكن اللائق والأمن الغذائي والقضاء على الاتجار بالأشخاص والتمييز ضد المرأة. وترحب الكاميرون كذلك بالدعم الذي يقدمه المفوض السامي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في سياق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتعزيز قواعد حقوق الإنسان العالمية.

١٩ - وأكد أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو السبيل الوحيد لغرس القيم المناظرة والسلوك المناظر في أذهان المجتمع على اختلاف مستوياته من أجل إيجاد ثقافة للسلام وإقامة قاعدة متينة للتنمية المستدامة. وأضاف أن الأطفال الذين ينشأون في بيئة يسود فيها التسامح وقبول وجهات النظر المختلفة واحترام الآخرين يمثلون أفضل أمل لمستقبل الجنس البشري. وقد اختارت الكاميرون، بوصفها بلداً متعدد الأعراق، أن تدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لديها وفي البرامج التدريبية لأفراد الجيش والشرطة والسجون. وشنت كذلك، عبر وسائط الإعلام، حملة لنشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٠ - وأعرب عن حاجة بلده للدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما الدعم اللازم لتعزيز قدرته الوطنية. وفي إطار الجهود التي بذلتها الكاميرون لتقوية أركان سيادة القانون، انتفعت من الدعم الذي قدمه لها مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية الموجود في ياوندي وأعرب عن تقديره لفرنسا وإيطاليا ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الدعم لعمليات المركز المذكور.

٢١ - واختتم بيانه قائلا إن التعصب وعدم الاحترام والفقر والبؤس هي مصدر الفظائع المستمرة في سائر العالم. وقال إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الكاميرون يقعان في صميم السياسات المنفذة منذ عام ١٩٩٢ لإحلال سيادة القانون والديمقراطية والازدهار.

٢٢ - **السيد ألكسندر** (هايتي): قال إنه منذ استعادة الديمقراطية في هايتي، عملت حكومته، بدعم من المجتمع الدولي، على توطيد أركان الديمقراطية وسيادة القانون من خلال التأكيد على الإصلاح القضائي وإنهاء ممارسة الإفلات من العقاب وانعدام الأمن. وقد فُككت أوصال جهاز القمع وحلَّت محله مؤسسات ديمقراطية من قبيل اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل وقوة شرطة مدنية مزودة بوحدة خاصة لحماية القصَّر ومدرسة تدريبية للجهاز القضائي ومكتب حماية المواطنين واللجنة التحضيرية لإصلاح السلطة القضائية. وعُرضت على الهيئة التشريعية مشاريع قوانين لتعزيز استقلال الجهاز القضائي ولمكافحة الجريمة المنظمة. وسعيا منها لضمان حقوق مواطنيها الأشد تأثرا، صدقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل وجعلت التعليم إحدى أولوياتها. واعتمدت كذلك خطة عمل بشأن الاتجار بالأشخاص اشتملت على تعزيز الإطار القانوني وزيادة وعي الجمهور وتدريب المسؤولين الحكوميين.

٢٣ - وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والدعم المقدم من المجتمع الدولي، ما زالت هناك صعوبات مستمرة في وجه إرساء سيادة القانون. وأعلن أن هايتي تعتمد على المساعدة طويلة الأجل المقدمة إليها من المجتمع الدولي لتمكينها من تقديم مساعدة تقنية هادفة إلى المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمهنيين الذين بإمكانهم القيام بدور حاسم في توطيد أركان الديمقراطية. وأعرب عما يساور الحكومة من قلق بالغ إزاء المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تفاقم الحالة السياسية ودعا المجتمع الدولي إلى تطبيع العلاقات بين هايتي والمؤسسات المالية الدولية بالنظر إلى أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية تسيران جنبا إلى جنب.

٢٤ - واختتم بيانه قائلا إن الشعب الهايتي يتطلع إلى العيش في ظل حياة ينعم فيها بالكرامة والسلام. وقال إن هايتي سوف تحتفل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بالذكرى السنوية المائتين لاستقلالها ودعا المجتمع الدولي إلى مشاركتها تلك اللحظة التي تعتز بها.

٢٥ - **السيد رودريغيز** (كوبا): قال إن المناقشات التي جرت في اللجنة مؤخرا تُظهر بجلاء أن البلدان الصناعية تفتقر إلى الإرادة السياسية لإجراء مناقشة موضوعية وأمينة بشأن حقوق الإنسان. فبعد أن نهبت القوى الاستعمارية السابقة ثروات البلدان النامية، باتت مسؤولة الآن عن وفاة عشرة أطفال كل سبع ثواني. وفي الوقت الذي تدين فيه تلك البلدان الصراعات المسلحة، تكرس بلايين الدولارات لصناعة الأسلحة وتؤدي سياساتها الاقتصادية إلى قتل ملايين الأشخاص نتيجة الجوع والمرض وتنتهك حقوق الإنسان وتسبب معاناة شديدة. وعلاوة على ذلك، لم تُشر في بياناتها إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتجاهلت مبادئ الشمولية والموضوعية والحياد واللاإنتقائية في معالجة حقوق الإنسان.

٢٦ - وفي بياناتها تلك أكدت من جديد أن الديمقراطية الغربية التمثيلية الليبرالية الجديدة هي النموذج السياسي الديمقراطي الوحيد. بيد أن هناك في الولايات المتحدة نمطاً منهجيا وفاضحا من انتهاكات حقوق الأقليات والمهاجرين تفاقمت حدته بسبب الحروب وقوانين مكافحة الإرهاب.

٢٧ - ومضى قائلا إن أحكام اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لا تُحترم في حالة السجناء المحتجزين في القاعدة البحرية الموجودة في خليج غوانتانامو البالغ عددهم حوالي ٦٠٠ سجين من ٤٢ بلدا. وقد وُضعوا هناك في قيد قانوني ويمكن أن يقدَموا إلى المحاكمة أمام محاكم عسكرية خاصة مغلَّفة إجراءاتها بالسرية. وأعرب عن دهشته لعدم إشارة بلدان الاتحاد الأوروبي وكندا في بياناتها إلى تلك الحالة مع أنه كان ينبغي لها أن تكون قلقة إزاء الحقوق الإنسانية للأوروبيين والكنديين الموجودين في عِداد أولئك السجناء، حسب ما تفيد التقارير. وهناك بالمثل حوالي ٢٠٠ ١ من الرعايا الأجانب، ومنهم عدة أوروبيين محتجزون بصورة غير قانونية في الولايات المتحدة لمدة تزيد على عامين في سياق تدابير مكافحة الإرهاب؛ وأسدل ستار من السرية على هوياتهم وحُرموا من مراجعة الطرق القانونية. وتَعتبر الهيئات التشريعية في ثلاث ولايات وفي ١٨٥ مدينة أن ما يسمى قانون حب الوطن ينتهك الحقوق الدستورية والحريات المدنية.

٢٨ - وأردف قائلا إن عدد المحتجزين في سجون الولايات المتحدة أكبر منه في أي بلد آخر وإن أكثر من نصف هؤلاء من الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي في حين أن نسبة السدس منهم من المتخلفين عقليا. ولا يُعتبر التعذيب جريمة اتحادية ويزيد عدد الأشخاص الذين أُعدموا بسبب خطأ قضائي عن عددهم في أي بلد آخر.

٢٩ - وأشار إلى أن الرئيس الحالي للولايات المتحدة قد عُين بقرار من المحكمة العليا بأغلبية ٥ قضاة مقابل ٤، صوّت كل منهم بحسب انتمائه الحزبي. وفي ميامي، أُبطلت أصوات آلاف من الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي عام ٢٠٠٤ سيُدلي حوالي ٨ ملايين ناخب بأصواتهم عن طريق الحواسيب التي يمكن التلاعب بها.

٣٠ - ومضى قائلا إن قوات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قتلت ما يزيد على ٠٠٠ ٥ مدني خلال الحرب ضد العراق وتسببت في قتل حوالي ٠٠٠ ٢ آخرين منذ أو وضعت الحرب أوزارها. واستُخدم التعذيب خلال عمليات التحقيق وقُيدت أيدي الأطفال بالأغلال.

٣١ - وقال إن كندا لم تُشر إلى تلك الأعمال في بيانها؛ ولكن حكومتها لم تستطع إبداء رأيها بجارتها القوية وتعيَّن عليها قبول عمليات الرقابة على الحدود وقوانين مكافحة الإرهاب التي تمس مصالحها الذاتية وتؤذي تقاليدها الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، فهي لا تملك السلطة المعنوية للشكوى بسبب الطريقة التي تعامل بها أقليات الشعوب الأصلية لديها.

٣٢ - وفي النرويج ازدادت حدة معاداة السامية كما ازدادت كراهية الإسلام منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وظهر نمط مستمر من العنصرية والتمييز ضد المهاجرين تجلى بوضوح في القيود المفروضة على إمكانية انتفاعهم من فرص العمل والمساكن والتعليم والخدمات الأساسية. وحدثت بالمثل انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان لطائفتين السامي والروما اللتين أُخضعتا لعمليات صهر وتفكيك بوسائل عديدة منها العقم القسري.

٣٣ - وفي الختام، دعا إلى وقف التلاعب بحقوق الإنسان وإلى إعادة تنظيم لجنة حقوق الإنسان.

٣٤ - **السيد رستم** (ماليزيا): قال إن الحادثة المفجعة التي أودت بحياة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الراحل تمثل عبرة مفادها أنه ما من أحد آمن على نفسه من الإرهاب. وأضاف أنه يجب إدانة الإرهاب ولكن عند محاربته يجب احترام الحقوق الإنسانية للجميع على قدم المساواة ويجب على البلدان الامتناع عن حرمان مجموعات معينة من حقوقها. وعند التصدي للإرهاب، من المهم عدم الاكتفاء بمعالجة أعراض الإرهاب فحسب وإنما معالجة أسبابه الجذرية أيضا التي تنشأ في أغلب الأحيان عن انتهاكات مديدة للحقوق الإنسانية لمجموعات معينة.

٣٥ - ومضى قائلا إن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل ضد الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني ليست بجديدة على اللجنة. ولقد قدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أدلة كافية تثبت أن إسرائيل تستخدم التجويع كسلاح صامت ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة. وقد فرضت عليهم إسرائيل تدابير قاسية اشتملت على تشييد الحائط العازل ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه. وأعلن أن ما يزيد عن ٦٠ في المائة من الفلسطينيين يعيشون في فقر مدقع ويعتمدون على المعونة الغذائية؛ وأن نسبة البطالة بينهم وصلت إلى ٤٠ في المائة. وأكد أن تلك التدابير تنتهك كرامة الكائن البشري ومع ذلك فإن تراخي المجتمع الدولي لم يؤد إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة غيِّها.

٣٦ - وأردف قائلا إن عددا من الوفود انتحلت لنفسها مكانة أخلاقية رفيعة فأشارت بأصبع الاتهام إلى بلدان أخرى بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ومع ذلك يبدو أن تلك الانتهاكات، من وجهة نظرها هي، لا تحدث إلا في البلدان النامية؛ لكنها لم تر أن من واجبها الأخلاقي إدراج إسرائيل في عداد تلك الدول. وفي العراق، ما زال الشعب العراقي يعاني من تركة الحرب من حيث نقص الأغذية وشح المياه وقلة الطاقة الكهربائية ولا شك أنه ما زال يشعر من ناحية أخرى بآثار غير ظاهرة بنفس الدرجة تمس سلامته على المدى لطويل. وحث المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في العراق على عدم الاكتفاء بتقييم الانتهاكات التي ارتكبها النظام السابق وإنما تقييم الحالة الراهنة أيضا.

٣٧ - وفي الختام، أعرب عن اعتقاده بعدم حدوث تطورات إيجابية تستحق الذكر في المناقشة الراهنة بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان. لكن وفده ما زال يتطلع إلى مستقبل تفي فيه جميع الدول بالتزاماتها ويقل فيه تسييس هذا الموضوع.

٣٨ - **السيد بوتاغيرا** (أوغندا): قال إن حكومته ما زالت ملتزمة بدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد شجعت مجلس الأمن على إنشاء عملية قوية لحفظ السلام هناك تشتمل مهامها على نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ولهذا فقد رحبت بقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) وقدمت قاعدة عنتابي الجوية لتوفير الدعم السوقي لقوة تثبيت الاستقرار المرابطة في بونيا والتي يقودها الاتحاد الأوروبي. وأبرمت أيضا اتفاقا مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن استخدام تلك القاعدة الجوية.

٣٩ - وأعلن عن ترحيب أوغندا بإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بنجاح وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وأعرب عن أمل بلده في أن يتحسن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة حالما تتعزز مؤسسات القانون والنظام في البلد. وقال إن وجود حكومة فعالة، وبخاصة في الجزء الشرقي من البلد، سوف يضمن التصدي لعقلية الإفلات من العقاب وتطبيق نظام يتم فيه استغلال الموارد الطبيعية بصورة قانونية.

٤٠ - وأكد أن أوغندا أكملت سحب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وفقا لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق لواندا الموقَّع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وأعلن عن ترحيب بلده بمبادرة الأمين العام الخاصة بعلاقات حُسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا. وقال إن بلده يتطلع إلى إقامة بيئة سياسية أكثر استقرارا وأمناً وسلاما، البيئة اللازمة لحفز التنمية الاقتصادية الإقليمية واجتذاب الاستثمارات إلى منطقة البحيرات الكبرى.

٤١ - واختتم بيانه قائلا إنه يجب على بلدان المنطقة أن تتعهد بألا يُستخدم أي منها في تسليح أو إمداد أو استضافة أي من العناصر المعادية أو المجموعات الإرهابية المسلحة ضد البلدان الأخرى. ويجب على كل منها أن ينشئ آليات لرصد الاهتمامات الأمنية لجيرانه. وأعرب عن أمل أوغندا في أن يركز مؤتمر بلدان منطقة البحيرات الكبرى المقترح عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٤ على إيجاد سبل لضمان التجارة والأمن واحترام حقوق الإنسان.

٤٢ - **السيد مافرويانيس** (قبرص): قال إن الالتزام بحقوق الإنسان يتطلب إدماج حقوق الإنسان دون قيد أو شرط في جميع جوانب الحياة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وأضاف أن الفقر المدقع والظلم الاجتماعي مسألتان ملحتان مثل العنف والصراعات. وأكد أنه ما من بلد خال تماما من انتهاكات حقوق الإنسان؛ ولهذا يجب مواصلة وضع وسائل مناسبة للحماية والانتصاف على جميع المستويات.

٤٣ - وأردف قائلا إن قبرص تعلق أهمية كبيرة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان خاصة وأنها عانت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان نتيجة لغزو أجنبي لأراضيها في عام ١٩٧٤ ولاستمرار احتلال ثلث من إقليمها. واعترافا من حكومة قبرص بالصعوبات التي يواجهها مواطنوها المقيمون في المناطق المحتلة، اعتمدت مؤخرا تدابير تسمح لهم بالتمتع بثمرات سياساتها القائمة على احترام حقوق الإنسان وبمزايا انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن أسفه لقيام سلطات الاحتلال بحظر القبارصة الأتراك من التمتع بتلك المزايا ولوضعها كذلك قيودا على حرية التعبير في وجه مَن يؤيدون فكرة إقامة قبرص موحدة متحررة من قوات الاحتلال.

٤٤ - وكتدبير إنساني، تكثف حكومته جهودها الرامية إلى معرفة مصير جميع الأشخاص المفقودين سواء كانوا من القبارصة اليونانيين أو الأتراك. وقال إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الأشخاص القلائل الباقين في جيوب معينة في المنطقة المحتلة تمثل مصدر قلق بالغ أيضا. فأحوالهم المعيشية ما برحت تتدهور، وتخفيف شدة القيود التي فرضتها القوات العسكرية التابعة للمحتلين على حركتهم عبر خط الفصل لم تجعل حياتهم أيسر. وأضاف أن اللاجئين الذين طُردوا من ديارهم إبان الغزو الذي حدث في عام ١٩٧٤ والذين يبلغ عددهم زهاء ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ محرومون من ممارسة حق العودة. وإن قيام النظام المحتل برفع بعض القيود المفروضة على اللاجئين بالسماح لهم بزيارة منازلهم وقراهم، كبادرة مزعومة على حُسن النية، هو أيضا تأكيد آخر على الانتهاك الفاضح لحقهم في مساكنهم وممتلكاتهم.

٤٥ - وفي حين تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان، فإن المجتمع الدولي وعلى رأسه منظومة الأمم المتحدة، يتولى مسؤولية رئيسية عن رصد حقوق الإنسان واستعادتها أينما انتُهكت. وليس في مستطاع أي تسوية لأي صراع أن توفر أساسا للتفاهم المتبادل ما لم يشعر جميع الأطراف بأن حقوقهم وكرامتهم قد ضُمنت تماما.

٤٦ - وأكد أن تسوية مشكلة قبرص، وهي إحدى أقدم البنود المتبقية على جدول أعمال الأمم المتحدة، هي في جوهرها مسألة احترام لقواعد حقوق الإنسان الدولية وتنفيذ لتلك القواعد. ومع ذلك لن تثمر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي إذا كانت تركيا غير عازمة على الانصياع لطلب سحب قواتها المحتلة وعلى إتاحة الفرصة لشعبها سواء من القبارصة اليونانيين أو الأتراك للعيش في ظروف يسود فيها الأمن والسلام في بلد موحد عضو في الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - **السيد إيفانوف** (بيلاروس): قال إن بيلاروس تدين انتهاكات حقوق الإنسان أينما حدثت وتدعم التعاون الدولي في المسائل القانونية استنادا إلى مبدأي الاحترام المتبادل والشراكة المتساوية. وأضاف أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مجسدة أيضا في الدستور. وأشار إلى أن بيلاروس دولة أوروبية تتطور بسرعة؛ وهي تحتل الآن، طبقا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، المركز الثالث والخمسين بعد أن انضمت لأول مرة إلى مجموعة الدول التي تنعم بأعلى مستوى من التنمية البشرية. وتنعم بيلاروس بالانسجام العرقي والديني والاجتماعي وتتبع سياسة وطنية خاصة بالأقليات غايتها كفالة تنمية ثقافات ولغات وتقاليد جميع الأقليات على قدم المساواة. وحرية التعبير مضمونة بموجب الدستور وغالبية المنشورات لا تملكها الدولة وإنما تملكها الأحزاب السياسية والجمعيات العامة والمهنية والمنظمات غير الحكومية.

٤٨ - وبيلاروس، بوصفها عضوا في التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب، تدين بعزم الإرهاب بجميع مظاهره. وقال إن بيلاروس عارضت استخدام القوة لحل مسألة العراق اعتقادا منها بان الحرب ستفضي إلى حالة خطيرة تهدد السلم العالمي القائم على مفهوم صنع القرار الجماعي في إطار الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد وفده للتوصل إلى حل سريع للحالة في العراق ينطوي على استئناف أجواء السلام وعودة السيادة إلى الشعب العراقي، بما في ذلك ضمان تمتعه الكامل بجميع حقوقه الإنسانية وحرياته الأساسية. وأعلن أن وفده لا يوافق على المحاولات الرامية إلى تبرير قرارات سيئة أو غير قائمة على أساس قانوني باتهام البلدان الأخرى، دون أي أساس، بإيواء الإرهابيين.

٤٩ - وأكد أن بيلاروس لم تشترك مطلقا في أي عملية من عمليات الاتجار بالأسلحة في انتهاك للجزاءات المفروضة من قِبل مجلس الأمن؛ وأن جميع الصادرات العسكرية تمت في امتثال للمعايير الدولية ذات الصلة وفي ظل نظام متعدد المراحل للرقابة على الصادرات.

٥٠ - واختتم بيانه قائلا إن تسخير مناقشة حقوق الإنسان لخدمة أغراض سياسية واقتصادية ليس مآله الفشل فحسب وإنما يتعارض أيضا مع مفهوم حقوق الإنسان ذاته. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير المتخذة من جانب واحد ضد دول أخرى ذات سيادة لن يؤدي إلا إلى تقويض الثقة بمبدأ الرصد الدولي لحقوق الإنسان بحد ذاته. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز الآن على المسائل المواضيعية التي تحظى حاليا بالأهمية على الصعيد العالمي مثل القضاء على الفقر وتصاعد أنشطة المجموعات العنصرية والقومية ومسائل حقوق الإنسان في سياق جهود مكافحة الإرهاب.

٥١ - **السيد غاسبيروني** (سان مارينو): أعرب عن اتفاق وفده مع الرأي القائل بأن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقوم بدور أساسي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وأعرب عن اتفاقه كذلك، واضعا في اعتباره آفة الإرهاب، أن حقوق الإنسان لا يمكن تجاهلها حتى من أجل الأسباب الأمنية. وإن اتباع نهج من هذا القبيل سيفضي إلى نصر باهر للإرهاب. وبغية مكافحة تلك الآفة على نحو فعال، لا بد من تحقيق الهدف الشامل لإعلان الألفية ألا وهو الحد من الفقر.

٥٢ - وأضاف قائلا إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على التصديق الشامل لمعاهدات حقوق الإنسان الأساسية وأعلن باعتزاز عن قرب التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي ضوء مراجعة نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، أعرب عن اتفاق وفده مع الرأي القائل بضرورة تخفيف عبء تقديم التقارير الملقى على عاتق الدول الأطراف. وقال إن سان مارينو ترحب بوضع مبادئ توجيهية مصممة خصيصا للبلدان الصغيرة ذات الموارد البشرية المحدودة بغرض تخفيف عبء الإبلاغ الملقى على كاهلها.

٥٣ - وفي ختام بيانه، أعلن عن تأييد سان مارينو الكامل للإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان واستنادا إلى ذلك، قررت توجيه دعوة دائمة بموجب جميع الإجراءات المواضيعية الخاصة للجنة.

٥٤ - **السيد داراتزيكيس** (اليونان): قال إن تركيا، في انتهاك للعديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان، ما برحت تنتهك حقوق الإنسان في المنطقة التي تحتلها قواتها منذ عام ١٩٧٤ من الأراضي الخاضعة لسيادة جمهورية قبرص. وقد وجدتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مذنبة بانتهاكها للعديد من مواد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها المواد المتعلقة بالحق في الحياة والحرية والأمن وحرية التفكير وحرية التعبير. كما وجدتها مذنبة بانتهاكها المادة ٦ من الاتفاقية بالسماح للمحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين في المنطقة المحتلة. وعلاوة على ذلك، لم تمتثل لغاية الآن بالحكم الذي أصدرته المحكمة في قضية لوازيدو ضد تركيا باعتبارها لم تف بالتعويض العادل الذي حكمت به المحكمة. ولم تحترم تركيا التزاماتها بموجب اتفاق فيينا الثالث الموقَّع في عام ١٩٧٥ حيث فرضت مجموعة من القيود على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فأثرت بذلك تأثيرا خطيرا على قدرتها على الوفاء بولايتها وما زالت تتجاهل دعوة مجلس الأمن إليها في قراره ١٣٣١ (٢٠٠٠) للعودة إلى الوضع السابق في ستروفيليا.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت تركيا، في محاولة مطردة منها لتغيير التوازن الديمغرافي في المنطقة، بنقل ما يزيد على ١١٠ آلاف من المستوطنين إلى الإقليم المحتل حيث ما زال يقيم فيه ما يقل عن ٥٠٠ من أصل ٢٠ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين الذين اختاروا في عام ١٩٧٤ البقاء في موطن أجدادهم. وقال إن سياسة الاستعمار التركية تمثل انتهاكا للعديد من الصكوك الدولية بما فيها البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، وللعديد من القرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية. وقال إن تلك السياسة هي السبب الرئيسي لعدم إمكان اعتبار ''الانتخابات'' غير القانونية المقبلة انتخابات مشروعة لأن أصوات المستوطنين الناخبين ستطغى عليها.

٥٦ - ونتيجة لعدم التعاون من جانب القبارصة الأتراك، لم يحرز أي تقدم في حل المشاكل المأساوية المتصلة بالأشخاص المفقودين. وعلاوة على ذلك، يتم بصورة منهجية انتهاك التراث الثقافي للجزيرة: إذ دُمر ما يزيد على ٥٠٠ من الكنائس الأرثوذكسية اليونانية ونُهبت محتويات كنائس أخرى أو حُولت إلى فنادق أو مطاعم.

٥٧ - ومضى قائلا إن تخفيف القيود الذي أتاح إمكانية إجراء اتصالات حرة عبر خط وقف إطلاق النار في الأشهر الأخيرة قد أظهر أن بإمكان القبارصة اليونانيين والأتراك العيش معاً بسلام، ولكن لا ينبغي أن يُنظر إليه كبديل عن تسوية شاملة. وقال إن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي خلق بيئة مؤاتية لبذل جهود جديدة للتوصل إلى تسوية قابلة للنجاح على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقواعد

الاتحاد الأوروبي. وفي الختام، أعرب عن تأييد حكومته لأي جهود يبذلها الأمين العام لانتهاز الفرصة لسد الفجوة بين الطرفين.

٥٨ - **السيد مارتيروسيان** (أرمينيا): قال إن بلده قد حقق في العقد الذي انقضى على نَيله الاستقلال تقدما هاما في غرس قيم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في الفكر الجماعي للشعب الأرميني. وقد وضعت الديمقراطية موضع الاختبار في عام ٢٠٠٣ عند إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعند إجراء استفتاء على الدستور. وفي الواقع، اعتُبر رفض التعديلات التي اقترحت الحكومة إدخالها على الدستور كدليل على ''الديمقراطية على المحك''. فقد كُشف النقاب عن بعض أوجه القصور في العملية الانتخابية، لكن حكومته اتخذت بالفعل التدابير الضرورية لكفالة الوفاء بالمعايير الدولية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في المستقبل.

٥٩ - وأشار إلى الخطوات التي اتخذتها حكومته للوفاء بالتزاماتها كعضو جديد في مجلس أوروبا ومنها إلغاء عقوبة الإعدام وإقرار مدونة جنائية جديدة وإعداد مجموعة جديدة من التعديلات على الدستور. وأشار كذلك إلى إصلاحات قضائية وتشريعية رئيسية أخرى يجري اتخاذها حاليا، منها إصلاح القانون الانتخابي وتقديم مشروع قانون بخصوص مكتب أمين المظالم، وذلك بهدف الارتقاء بالمؤسسات الوطنية الأرمينية إلى مستوى المعايير الدولية. وقال إن جميع الإصلاحات يجري الاضطلاع بها بتعاون وثيق مع خبراء من الاتحاد الأوروبي وتتولى رصدها المؤسسات الأوروبية.

٦٠ - وأردف قائلا إن مناصرة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البلدان المجاورة يمثلان جانبا هاما من جوانب السياسة الخارجية لحكومته كطريقة للمساعدة على إحلال السلام والاستقرار وبالتالي تقليل احتمال نشوب صراعات اجتماعية وسياسية. وأكد على أهمية تحلي العملية الانتخابية بالشفافية والشرعية بصفة خاصة بالنظر لما يترتب على نتائجها من أثر كبير في حل الصراعات الجارية وباعتبار أن السلطات التي تتمتع بالشرعية والمصداقية هي القادرة دون سواها على نصرة وتنفيذ حلول دائمة للصراعات.

٦١ - وفي السنوات العشر التي انقضت على انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، أُحرز تقدم كبير في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل فيينا ولكن ينبغي أن يظل في الأذهان أن جميع حقوق الإنسان، طبقا لما جاء في الإعلان، ''عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة''. ولهذا من المهم إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل التصدي لتحديات العولمة. وقال إن حكومته ملتزمة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين للوفاء بالتزاماتها بموجب الإعلان وصكوك حقوق الإنسان الدولية.

٦٢ - **السيد غبا** (كوت ديفوار): بعد أن أعرب عن تعاطفه مع عمال المعونة الإنسانية في سائر أرجاء العالم الذين يتعرضون للاعتداء في الوقت الذي يجلبون فيه الراحة والأمل للبائسين، قال إن الفرد هو ركيزة النموذج الإنمائي الذي اعتمدته حكومته وإن حقوق الإنسان تقع في صميم سياساتها. وأضاف أن كوت ديفوار، بالرغم من مواردها المحدودة شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، فتحت أبوابها أمام جميع المهاجرين بغض النظر عن منشئهم ووفَّرت لهم التعليم والرعاية الصحية والعمل على نفس الأساس الذي توفره لمواطنيها. وقد اجتذب التعليم المجاني لديها والخطوات الأولى التي اتخذتها في سبيل إنشاء تغطية صحية شاملة - والتي تعطلت بكل أسف نتيجة العدوان المسلح ضد بلده - أعدادا غفيرة من الناس من البلدان المجاورة الذين ما زالوا يتوافدون إليها حتى في أثناء الصراع الحالي.

٦٣ - ونتيجة لذلك الصراع الذي أدى إلى تقسيم البلد إلى جزأين حتى بعد انتهاء الأعمال القتالية، واجهت كوت ديفوار جميع المشاكل التي تصاحب عادة قدوم اللاجئين وتشرد أعداد كبيرة من الناس. ولم يسكن اللاجئون، وكثير منهم من الفارين من الحرب الدائرة في ليبريا، في مخيمات اللاجئين وإنما أقاموا مع الناس المحليين. ولقد بذلت السلطات ما في وسعها لإعادة توطين اللاجئين من البلدان المجاورة بمعونة دولية وبمساعدة من المنظمات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، وفَّرت العمال الضروريين والموارد الضرورية لإيواء وإطعام ورعاية المكرهين على الفرار وذلك بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وهيئات المجتمع المدني.

٦٤ - وكرر الآراء المعرب عنها في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/58/36) القائلة بأن المجتمعات التي مزقتها الحروب بحاجة إلى مساعدة في استعادة سيادة القانون وتنمية المؤسسات الضرورية لحماية حقوق الإنسان. وبعد أن لاحظ أن المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين تعتزم زيارة كوت ديفوار وبلدين آخرين في غرب أفريقيا قال إن بإمكانها الاعتماد على الدعم الكامل من حكومته التي تستند سياستها بتوفير حماية للمهاجرين واللاجئين إلى الدستور والتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

٦٥ - ومضى قائلا إن حقوق الإنسان تشمل الحق في اختيار الحكومة والقادة بحرية وتستبعد بالتالي التدخل الخارجي. ورغبة من حكومته بالتعايش السلمي، أعربت عن اتفاقها مع الرأي الذي أبدته المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين ومفاده أن من واجب الدول التي ينتمي إليها المهاجرون أصلا البقاء على اتصال منتظم بالدول المضيفة. وقال إن التعاون والتضامن القائمين على الاحترام المتبادل يجب أن يشكِّلا الأساس الذي تستند إليه العلاقات بين الشعب وقادته المنتخبين بحرية. وأضاف أن زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة باستخدام المرتزقة وتوريد السلاح يعتبر انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ويجب أن يُحاسب مرتكبو تلك الأفعال على فعلتهم.

٦٦ - **السيد كيم تشانغ غوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن العديد من المشاكل القائمة في ميدان حقوق الإنسان هي نتيجة للقرارات التعسفية التي تتخذها الدول ولفرض جزاءات عشوائية وشن اعتداءات عسكرية على الدول الأخرى. وطالب المجتمع الدولي ببذل قصارى جهده لكفالة احترام مبدأ سيادة الدول باعتباره يوفر ضمانات متينة ضد إساءات حقوق الإنسان ويضمن الحق في الحياة المعرض لخطر الإرهاب. وبعد أن شجب الإرهاب بوصفه انتهاكا جسيما للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية، أدان الأعمال الإرهابية التي تُرتكب بمعرفة الحكومة اليابانية ضد مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين في اليابان. وقد اشتملت تلك الأفعال على عمليات لإطلاق النار وزرع أجهزة متفجرة في مكاتب شونغريون، وهي منظمة تخدم مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العاملين فيما وراء البحار وتشمل كذلك ارتكاب أعمال عنف ضد الطلاب الكوريين الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية في سائر أنحاء اليابان.

٦٧ - وشجب تسييس حقوق الإنسان واستخدام معايير مزدوجة في ذلك الميدان. وقال إن فرض قيم دولة واحدة على الدول الأخرى وإجبار البلدان على تغيير نظمها السياسية يمثلان انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان. والدول التي اتخذت إجراء انفرادياً باحتلالها البلدان الأخرى لا يحق لها أن تنعت الدول ذات السيادة بوصفها منتهكة لحقوق الإنسان: ويصح هذا القول أيضا على الدول الأعضاء التي سارت في ركاب ما يسمى ''القوى العظمى'' في اعتماد قرارات تدين

الدول التي تجري حوارا معها. وعلاوة على ذلك، وفي عالم يعيش فيه آلاف الملايين من الناس في حالة فقر، يجب إعطاء أولوية عليا للحق في التنمية ويجب اتخاذ خطوات عملية للقضاء على الفقر وإلغاء الديون الأجنبية التي تثقل كاهل البلدان وضمان رفع الجزاءات المتخذة من جانب واحد.

٦٨ - وقال إنه يتكلم باسم حكومة بلد لا يعاني شعبها من البطالة أو التشرد أو الأمية أو إساءة استخدام المخدرات ويتساوى فيها جميع الناس ولا يقلق أحد منهم على مستقبله وإن كانوا لا يعيشون في حالة رخاء عظيم. وأكد في ختام بيانه التزام حكومته بالتعاون مع المجتمع الدولي على حل مشاكل حقوق الإنسان بطريقة نزيهة تصون مبدأ السيادة الوطنية وتضمن حقوق الإنسان الحقيقية بالكامل.

٦٩ - **السيد حياصات** (الأردن): قال إن حكومته اتخذت عددا من الخطوات لترسيخ مفهوم حقوق الإنسان في أذهان الجمهور كوسيلة لزيادة التفاهم بين الدول وتوطيد أركان العدالة والمساواة وسيادة القانون. واشتملت تلك الخطوات على القيام بحملة إعلامية على الصعيد الوطني شارك فيها بفعالية أصحاب المصالح الآخرون وتشكيل اللجنة الملكية المعنية بحقوق الإنسان لتتولى مواءمة القانون الأردني مع المعايير الدولية وتحفظ في الوقت نفسه القيم التقليدية للأردن. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف المركز الوطني المستقل لحقوق الإنسان على دراسة شكاوى الانتهاكات ويوفر الخدمات القانونية ويساعد على النهوض بحقوق الإنسان.

٧٠ - وأعرب عن اعتقاد وفده أن الاتفاقية المقترحة بشأن تعزيز وحماية حقوق وكرامة المعوقين ينبغي أن تتبع نهجا قائما على الحقوق، وأعرب عن ترحيب وفده بإنشاء فريق عامل لصياغة الاتفاقية.

٧١ - ومضى قائلا إن وفده يدين أيضا الانتهاكات المستمرة المشار إليها في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (E/CN.4/2004/6). وأعرب عما يساور وفده من قلق بالغ إزاء عدم قيام إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع حدوثها وعن تخوفه من تشييد الجدار غير القانوني الذي سيضيف أشكالا جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان وسيزيد حالة الشعب الفلسطيني سوءاً على سوء.

٧٢ - ودعا إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها حيال الشعب الفلسطيني والأراضي الفلسطينية المحتلة وفقا للقانون الدولي الذي يحظر على دولة مسيطرة بحكم الأمر الواقع على منطقة خارج إقليمها الوطني أن تنتهك حقوق الإنسان في تلك المنطقة. وأضاف أن هيئات ومحاكم حقوق الإنسان الدولية أكدت ذلك الحظر على أساس أن قانون حقوق الإنسان يحمي الأفراد من تلك الانتهاكات. وقول إسرائيل إنه يجب الحكم على أعمالها فقط على أساس قواعد القانون الإنساني الدولي هو قول غير مقنع خاصة وأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمقرر الخاص أكّدا انطباق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي على حد سواء على الأراضي الفلسطينية المحتلة. واختتم بيانه قائلا إن وقف تلك الانتهاكات ووقف أعمال العنف بصورة عامة هو السبيل الوحيد أمام الفلسطينيين والإسرائيليين للوفاء بالتزاماتهم بموجب قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات وخارطة الطريق بهدف التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم.

٧٣ - **السيد غوتيريس** (تيمور - ليشتي): قال إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ينبغي اعتبارهما الأولوية القصوى في عملية بناء الدولة وكشرط مسبق للتنمية المستدامة. وأضاف أن تيمور - ليشتي صدقت في العام الماضي على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وأشار إلى الإنجازات التي حققتها حكومته في ميدان حقوق الإنسان ومنها بدء العمل بخطة "الحكومة المفتوحة" الرامية إلى إشراك المواطنين إشراكا كاملا في العملية السياسية

وتأمين خدمات صحية علاجية ووقائية فورية بأسعار معقولة وفعالة من حيث التكاليف في سائر أرجاء البلد وبلوغ معدل الالتحاق الإجمالي في المدارس الابتدائية نسبة ٩٥ في المائة وإعادة صياغة المناهج المدرسية بحيث تتضمن منظورا عن حقوق الإنسان.

٧٤ - وبالرغم من الدور الحاسم الذي تؤديه المرأة في عملية السلام والمصالحة، فقد ظلت من أشد الفئات المظلومة خلال الصراعات وغالبا ما أُقصيت عن عملية بناء السلام. ولهذا فهو يعتبر أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن نقطة تحول حاسمة في تأكيده على دور المرأة في أوقات الصراع والسلام. وقال إن برلمان بلده صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى بروتوكولها الاختياري وصدق كذلك على إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وأشار إلى أن حكومته أنشأت مكتبا لتعزيز المساواة وتعمل على تقوية القدرة الوطنية على معالجة العنف القائم على نوع الجنس. ويعكف البرلمان حاليا على مناقشة مشروع قانون يُجرِّم العنف المنزلي، وهي مشكلة ذات أبعاد مثيرة للقلق في تيمور - ليشتي؛ وقد أُشركت الجماعات النسائية وغيرها من المنظمات المدنية في صياغة التشريع المذكور. وقامت الشبكات النسائية والمنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في زيادة التوعية بمشكلة العنف المنزلي وتلقى أفراد الشرطة تدريبا خاصاً في هذا المجال.

٧٥ - ومضى قائلا إن حكومته تعلق أهمية خاصة على حماية الفئات المعرضة للتأثر مثل الأطفال. وقد صدقت تيمور - ليشتي على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وتتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومع المنظمات الدولية والمحلية الأخرى في زيادة التوعية بحقوق الأطفال. وفي حين ما زال هناك الكثير الذي يتوجب عمله في ميدان حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، فإن حكومته على قناعة جازمة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية والازدهار إلا عن طريق التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٧٦ - **السيد كاردوسو** (البرازيل): أشاد بمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، لما تحلى به من قيادة فذة وتفان في تعزيز حقوق الإنسان ولما قدمه من خدمات جليلة لتلك القضية.

٧٧ - وأعلن أنه حان الوقت لوقف المشاحنات السياسية التي لا نهاية لها واعتماد نهج يركز على الضحايا في معالجة الإساءات الفظيعة التي تُرتكب ضد أضعف الضعفاء والمحرومين. ويجب أن يقترن الاتفاق على معايير دولية بجهود حقيقية لتنفيذها إذا ما أريد صون الكرامة البشرية من خلال صكوك حقوق الإنسان الدولية. وبعد انقضاء عشر سنوات على اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، يجب أن تظل المبادئ الواردة فيهما الأساس الذي ترتكز إليه المداولات بشأن حقوق الإنسان مع إعادة تأكيد عالميتها وغير قابليتها للتجزئة وترابطها.

٧٨ - وأكد أن جميع حقوق الإنسان تعزز بعضها بعضا وينبغي معاملتها على قدم المساواة. وفي حين تُعتبر حمايتها من الاهتمامات المشروعة للمجتمع الدولي فلا بد من كبح الإفراط في تسييسها. وفي البيئة الدولية الحالية، تُستخدم حقوق الإنسان، فيما يبدو، بصورة انتقائية أكثر من أي وقت مضى وتتخذها بعض الدول أداة لتنفيذ سياستها الخارجية فتُضعف بالتالي النظام الدولي لحقوق الإنسان. وقال إن وفده يدعو إلى تحسين الآليات المتعددة الأطراف باتباع نهج تعاوني وبناء أكثر من ذي قبل على غرار النهج الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية الذي يركز على التعاون التقني لا على المعاقبة العامة. وأكد أن إعداد تقرير عالمي عن حقوق الإنسان يمكن أن يشكل مصدرا قيِّما للمعلومات الموضوعية والتحليل الموضوعي.

٧٩ - وفي ذلك السياق، أشار إلى أن الحق في التنمية يتسم بأهمية خاصة من حيث أنه يوفر لكل إنسان نظاما اجتماعيا ودوليا مفضيا إلى إعمال الحقوق المجسدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأكد أن من حق جميع البلدان أن تنعم ببيئة اقتصادية دولية مواتية لتلبية تطلعات شعوبها. وفي حين لا يُعتبر عدم وجود تنمية مبررا لتقييد التمتع بحقوق الإنسان المعترف بها دوليا فإن وجودها ييسِّر ذلك التمتع؛ ولهذا يتوجب على الدول أن تتعاون مع بعضها بعضا لإزالة العقبات أمام التنمية. وينبغي أن تحصل مفوضية حقوق الإنسان على موارد إضافية تمكِّنها من دعم الجهود التي تبذلها البلدان في مجال بناء القدرات وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان لديها وتوفير التدريب للمسؤولين في الجهاز القضائي وجهاز إنفاذ القانون.

٨٠ - ومضى قائلا إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان مترابطة الأواصر. وقال إن توطيد البرازيل أركان الديمقراطية لديها أكد المكانة الرفيعة التي تحتلها حقوق الإنسان في عداد المفاهيم الدستورية التي شكلت علاقاتها الدولية. وأكد التزام بلده بمحاربة الفقر إيمانا منه بأن الحقوق لا معنى لها إذا كان الناس جياعا. وقال إن للمجتمع الدولي دورا كبيرا يؤديه في القضاء على الفقر الذي يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حركة حقوق الإنسان. وأكد عزم البرازيل على المساعدة على تقوية جميع آليات حقوق الإنسان والتعاون الذي يعبر بإيجاز عن سلوكها. وبدعوة مفتوحة من سلطات بلده، زار البلد في عام ٢٠٠٣ الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون وبإجراءات موجزة والإعدام التعسفي والمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، واستخدمت تلك السلطات الاقتراحات والتحليلات المقدمة في إطار آليات حقوق الإنسان لإجراء تغييرات واستجماع الإرادة السياسية وتوسيع قاعدة الدعم لسياسات حقوق الإنسان.

٨١ - وأشار إلى أن البرازيل وقَّعت مؤخرا على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وهي تحث الدول الأخرى على القيام بذلك. وفي الدورة الحالية، يعمل وفده على تقديم مشروع قرار بشأن الحق في الصحة ومشروع قرار آخر بشأن إمكانية الحصول على المداواة في حالة تفشي الأوبئة، ودعا إلى وضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المكان الذي تستحقه على جدول أعمال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ستنظر لجنة حقوق الإنسان في دورتها المقبلة في المبادرة التي قدمها وفده بشأن حقوق الإنسان والتوجه الجنسي.

٨٢ - **السيدة ليبينا** (لاتفيا): قالت إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان ظلت تمثل أولوية للحكومات اللاتفية المتعاقبة ويعزى ذلك أساسا إلى المعاناة الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ارتُكبت خلال فترة الاحتلال السوفياتي. وعندما استرد بلدها الاستقلال، عاد من جديد إلى تقاليده الديمقراطية ووضع بتعاون وثيق ثنائي ومتعدد الأطراف تشريعات أساسية في مجال حقوق الإنسان وأقام مؤسسات لحقوق الإنسان؛ وقد لاحظت عدة منظمات دولية التقدم الذي أحرزه بلدها في وضع وتنفيذ الإطار التشريعي المناسب. وبالرغم من تشويه التوازن الديمغرافي لبلدها خلال العقود الخمسة التي رزح فيها تحت الاحتلال، فقد استُعيد ذلك التوازن وجذب معه استقرارا اجتماعيا أخاذاً. وقد نجحت السلطات في تطوير علاقات متناغمة بين الطوائف العرقية باتخاذها خطوات استباقية لتلافي نشوب النزاعات وكفالة احترام حقوق المجموعات العرقية المختلفة في مجتمع عريق متعدد الطوائف.

٨٣ - ومضت قائلة إن تقرير الأمين العام عن التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية (a/58/255) يُظهر مدى تشابك الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الدولية المختلفة. ومن النهجين اللذين اقترحهما التقرير، فضَّل بلدها نهج الاندماج على نهج الحكم الذاتي ولعبت الأقليات دورا فعالا في الحياة السياسية في لاتفيا حيث شغلت ما نسبته ٢٠ في المائة من مقاعد البرلمان وهي نسبة تكافئ تقريبا نسبتهم المئوية من السكان. وموّلت الحكومة حوالي مائتي مدرسة لصالح ثماني جماعات من الأقليات - بما فيها جماعات صغيرة جدا من الأقليات - وقدمت مساهمات مالية للعديد من المناسبات الثقافية،

٨٤ - وأردفت قائلة إن وزير المهام الخاصة المعين حديثا، وهو نفسه من خبراء حقوق الإنسان، مسؤول عن تعزيز الحوار بين الأقليات واللايفز، شعب لاتفيا الأصلي، من أجل زيادة مشاركة الحكومة في القضايا الثقافية التي تهم الأقليات. وقالت إن نظام حماية وتعزيز حقوق الإنسان في لاتفيا ليس كاملا بأية حال، ولكن المديح الذي حظيت به إنجازاته أقنع السلطات بأنها اختارت الطريق الصحيح في حين ساعدها النقد البنَّاء على تحسين سياستها. ويتضح من التجربة اللاتفية أن بالإمكان إعادة بناء معايير حقوق الإنسان وتوحيد أواصر المجتمع سلميا حتى في البلدان التي توجد فيها تركة من الفظائع البشعة. وأكدت في ختام بيانها أن لاتفيا ستواصل حوارها مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان.

٨٥ - **السيد سيناغا** (إندونيسيا): قال إن أهمية التعاون الدولي في مجال تعزيز حقوق الإنسان مجسدة بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان الألفية. وقد حان الوقت لوقف تسليط الضوء على أوجه قصور الدول الأعضاء والقيام عوضاً عن ذلك بمناقشة الخبرات الوطنية القيِّمة التي يمكن أن تنفع الآخرين وتعكس فعالية دور المقررين الخاصين الذين ينبغي عليهم أن يركزوا على سبل تحسين الحالة في بلد ما عوضا عن تقديم تقرير عن الحالة السلبية فيه فحسب. والمبدأ المثالي بالنسبة لتنفيذ حقوق الإنسان هو الاقتداء بالقدوة، واقتران احترام حقوق الإنسان في البلد باحترام تلك الحقوق في الأماكن الأخرى.

٨٦ - وأكد أنه ما من بلد خال من انتهاكات حقوق الإنسان. وأعلن أن إندونيسيا سوف تتعاون على إعمال حقوق الإنسان شريطة أن تكون لمنفعة جميع أبناء البشر وغير مسيّسة أو انتقائية أو تمييزية. وقال إن حقوق الإنسان في جميع مظاهرها تشكل أولوية عليا لحكومته وتُعتبر أحد المواضيع الستة في برامج عملها الأساسية؛ وفي إطار عملية الإصلاح، حدث تحسن هام في حرية التعبير وحرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. وذكر أن خطة العمل الوطنية الخمسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتُمدت في عام ١٩٩٨ امتثالا لإعلان وبرنامج عمل فيينا قد نُفذت بدقة وسوف تخلفها قريبا خطة أخرى تتألف من ستة أعمدة هي: إنشاء وتقوية آليات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ والتحضير لتصديق الاتفاقيات الدولية؛ والتثقيف والنشر؛ ومواءمة القوانين الوطنية؛ وتنفيذ القواعد والمعايير؛ والرصد والتقييم والإبلاغ.

٨٧ - وبالرغم من الموارد المحدودة المتاحة للحكومة، اضطلعت بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبلدان معينة أخرى ببرنامج لتوعية الطلاب بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الوطنية والدولية في الوقت الذي اضطلعت فيه ببرامج مماثلة موجهة لصغار السن في المدارس الاجتماعية والدينية. وأعرب عن قناعة وفده أن الامتثال لإعلان فيينا وإعمال خطة عمل وطنية أفضل من نشر تقرير عالمي أو سلسلة من الانتقادات لممارسات الدول الأعضاء يرددها الآخرون. وقال إن حكومته ناقشت البرامج الوطنية بمشاركة وثيقة مع أصحاب المصلحة الآخرين وأسندت في أعقابها

مهام تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتم تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات التعليمية في سائر أنحاء البلد.

٨٨ - وأردف قائلا إنه سيتم إدخال العديد من العناصر الجديدة في الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤ من أجل كفالة ممارسة الحقوق والحريات؛ فلأول مرة سوف ينتخب الشعب بصورة مباشرة رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية وأعضاء الهيئة التشريعية. وعلى الرغم من التحديات التي ستفرضها الانتخابات على البلد، فسوف تحقق له منافع أكبر.

٨٩ - **السيد بورتر** (الاتحاد الأوروبي): قال إن المفوضية الأوروبية، إضافة إلى التعاون الثنائي، تدعم مشاريع حقوق الإنسان التي تنفذها مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وعلى وجه التحديد من خلال المنحة السنوية البالغة ١٠٠ مليون يورو التي تقدمها في إطار المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان لدعم المشاريع الخلاّقة في العديد من الميادين الرئيسية. ويتمثل شاغلها الأول في الحاجة إلى العمل صوب التنفيذ الفعال للصكوك والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد صُمم مشروع رئيسي للنهوض بتنفيذ بروتوكول اسطنبول الذي وضع مبادئ توجيهية للتحقيق في قضايا التعذيب المزعومة.

٩٠ - وفي إطار تلك المبادرة، تم الاضطلاع أيضا بمشاريع بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعزيز فعالية المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التقارير التي تُرفع للهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وسوف يتم التركيز في اختيار المشروع المقبل على دعم البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب الذي ينص على إجراء فحص فعال لأماكن الاحتجاز. وتقدم المبادرة كذلك الدعم لتوفير التدريب والمعلومات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، ويرمي العديد من المشاريع التي تتم في إطارها إلى كفالة معاملة وسائط الإعلام للقضايا الحساسة معاملة مستنيرة. وفي جملتها شن حملة عالمية برعاية مركز المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام يشرح فيها لوسائط الإعلام الأسباب الداعية إلى إلغاء عقوبة الإعدام وتشمل كذلك مشروعا لتحسين التغطية الإعلامية لقضايا الجماعات العرقية والأقليات التي تعيش في جنوب القوقاز.

٩١ - ولّما كان الاشتراك في الديمقراطية وصنع القرار يتجاوز الحق في التصويت ويشمل طائفة متنوعة من حقوق الإنسان فقد أوفد الاتحاد الأوروبي بعثات لمراقبة الانتخابات إلى رواندا وكمبوديا ونيجيريا وغواتيمالا وموزامبيق. وتقدم المبادرة الدعم كذلك إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الإقليمية المعنية بمراقبة الانتخابات من أجل تعزيز القدرة المحلية على دعم عمليات الانتقال الديمقراطية.

٩٢ - **السيد هيلي** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن آلافا من الأسر في سائر العالم تعاني من آلام نفسية مبرحة نتيجة صيرورة أحد أفرادها من "الأشخاص المفقودين" وغالبا ما تؤدي معاناتهم تلك وسعيهم الدؤوب للحصول على معلومات عن ذويهم المفقودين إلى تهميشهم اجتماعيا وما يرافق ذلك من نتائج على المجتمع. وأضاف أن المرحلة الأولية من العملية الاستشارية والتحليلية المتعلقة بالأشخاص المفقودين التي شرعت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية، بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والخبراء، قد أسفرت عن مجموعة من التوصيات بشأن المسائل القانونية والعملياتية الرامية إلى المساعدة على منع حالات الاختفاء والتأكد من مصير الأشخاص المفقودين وتقديم المساعدة إلى أسرهم. واشتملت المرحلة الثانية من العملية على عقد مؤتمر خبراء دولي لمدة ثلاثة أيام في شباط/فبراير ٢٠٠٣ أتاح الفرصة لتبادل المعلومات بشأن نتائج المرحلة الأولى ولمواصلة

استكشاف نطاق المسألة وتنوعها وتشابكها. وشاركت طائفة متنوعة من المشتركين، بمن فيهم أقرباء الأشخاص المفقودين في حوار قيِّم ومؤثر في أغلب الأحيان على أساس الحاجة إلى معاجلة مشكلة تخطت أبعادها نطاق المسائل العاطفية بكثير.

٩٣ - ومضى قائلا إن المؤتمر الدولي الثامن والعشرين المقبل للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي سيحضره ممثلون عن ١٩١ دولة طرفا في اتفاقيات جنيف سيتيح فرصة للشروع بعمل أكثر فعالية. وأضاف أن مسألة الأشخاص المفقودين في سياق الصراع المسلح أو الحرب الأهلية هي إحدى الشواغل الإنسانية الأربعة المدرجة على مشروع جدول الأعمال المتعلق بالعمل الإنساني الذي سيعتمده المؤتمر. ويشمل مشروع جدول الأعمال الأهداف والأعمال الرئيسية التي تم تحليلها من خلال مؤتمر الخبراء السالف الذكر. وسوف تتعهد لجنة الصليب الأحمر الدولية بتعزيز ممارساتها التشغيلية وعملها مع السلطات والمنظمات ذات الصلة بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات لحل المشاكل المرتبطة بالأشخاص المفقودين وبتحديد المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بجمع الرفات واجتثاث الجثث وتحديد هويتها وإنشاء آليات دولية لمساعدة الأسر المتأثرة ومساعدة شبكة خدمات التعقُّب التابعة لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية.

٩٤ - واختتم بيانه قائلا إن لجنة الصليب الأحمر الدولية سوف تساعد أيضا على تعزيز القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة التي تحمي الأشخاص من الاختفاء وتتثبت من مصير الأشخاص المفقودين وتتمسك بحق الأسر في معرفة مصير ذويها. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا العهد الذي قطعته اللجنة على نفسها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.